



بنك تنمية المدن والقرى
CITIES & VILLAGES DEVELOPMENT BANK

سياسة المتابعة والتقييم 2026

أولاً: السياق العام للسياسة – الأهداف والمنظور

تهدف هذه السياسة إلى التأكيد على أن بنك تنمية المدن والقرى يقدم بانتظام معلومات موثوقة ومناسبة التوقيت وقائمة على الأدلة بشأن أهمية وأداء المشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة التنموية. تلتزم سياسة الرصد والتقييم الخاصة بالبنك بالمعايير الدولية، وسيتم تعميمها في البداية عبر قسم تطوير المشاريع ثم في جميع أنحاء البنك بشكل عام.

يقر بنك تنمية المدن والقرى بأن فعالية البرامج تعتمد بشكل كبير على قدرته على رصد وقياس وتقييم عمل البنك وإجراء التعديلات اللازمة على تصميم وتنفيذ مبادرات البنك بناءً على النتائج. لذلك، يلتزم البنك بالدور الاستراتيجي لنظام التقييم، بما في ذلك التقييم الذاتي والمستقل (في حال توفر التمويل اللازم) لقياس فعالية التنمية للتدخلات التي يقوم بها بنك تنمية المدن والقرى وتعزيز التعلم والمساءلة مما يساعد في تخطيط وإدارة هذه المبادرات.

كما يلتزم البنك بتعزيز وظيفة التقييم المستقل لزيادة المساهمة في جودة العمليات في البنك، من خلال تقديم أدلة على أهميته وفعالته وكفاءته واستدامته. كما يلتزم البنك بضمان أن أي تمويل يتم تلقيه من صندوق المناخ الأخضر سيتوافق مع أفضل الممارسات الدولية من حيث صلته بالرصد والتقييم، بما في ذلك بناء المعرفة من خلال النشر الفعال ومشاركة معلومات التقييم في الوقت المناسب.

ثانياً: المبادئ التوجيهية للسياسة:

بناءً على هذه الالتزامات، يتبع بنك تنمية المدن والقرى المبادئ التوجيهية التالية لنظام التقييم الخاص به:

- 1. القيمة المضافة:** تضيف عقلية التقييم قيمة إلى أي مشروع أو برنامج منذ البداية. وتجعل عقلية التقييم المبادرة أكثر فعالية من خلال تحديد النتائج المتوقعة والاستراتيجيات التي ستساهم في تحقيقها والسماح أو الركائز التي ستسلط الضوء على تقدم العمل.
- 2. الفائدة والتوقيت:** يجب أن يكون للتقييم قيمة، وأن يكون له استخدام واضح، وأن يستجيب لاحتياجات المستخدم. كما يجب أن يساهم في إدارة وتحقيق نتائج التنمية.
- 3. الحياد:** لتحقيق المصداقية، يجب إجراء التقييم بحياد تام ويجب أن يفي بجميع المعايير الأخلاقية الأساسية.
- 4. الجودة:** يجب أن يتسم التقييم بمعايير الجودة المقبولة دولياً. وهذا يعني أن الأسئلة الرئيسية ومجالات البحث يجب أن تكون واضحة؛ وأن عملية تصميم التقييم وجمع البيانات وتحليلها يجب أن تكون ملائمة للإجابات على أسئلة التقييم ويجب تنفيذها باحترافية؛ وأن النتائج يجب تقديمها بطريقة تسهل على الجمهور المستهدف فهمها؛ مما يعني أن الفريق يجب أن يجري التقييم بطريقة أخلاقية، مع احترام حقوق المشاركين، بما في ذلك المستفيدون، ومراعاة الحساسية الثقافية.
- 5. الملاءمة:** يجب أن يسفر التقييم عن نتائج عملية ذات صلة. ويجب أن يستند تفسير النتائج إلى الحقائق في سياق البلد والبرامج. ويجب أن تعزز العملية المشاركة المستمرة وملكية المستخدمين. وينبغي أن تكون نتائج التقييم والدروس المستفادة والتوصيات عملية وواقعية بالنسبة للبنك وأصحاب المصلحة.
- 6. بناء القدرات:** يجب أن تعمل عملية التقييم على بناء القدرات في مجال التفكير التقييمي والتحليلي، بالإضافة إلى زيادة قدرة المشاركين على التعلم من قصص النجاح وأسباب الفشل، لتوظيفها في إدارة المخاطر.

7. الشفافية: يجب أن تكون عملية التقييم شفافة، بحيث يدرك جميع أصحاب المصلحة حقيقة واستمرارية عملية التقييم، بالإضافة إلى توضيح نطاق التقييم والأساليب المستخدمة. وسيتم نشر النتائج والدروس المستفادة والتوصيات لجميع أصحاب المصلحة والجمهور العام من خلال قنوات مختلفة، مثل التقارير والملخصات والعروض التقديمية وأدوات الاتصال الأخرى، إلى أقصى حد ممكن.

ثالثاً: الإطار العام للرصد والتقييم

3:1 مقدمة

لأغراض هذه السياسة، يُقصد بالرصد التقييم المستمر والمنهجي لتنفيذ المشروع أو البرنامج وأدائه طوال دورة حياته. تتضمن عملية التقييم جمع المعلومات ومراجعتها بشكل مستمر لقياس التقدم المحرز فيما يتعلق بخطط البرنامج وأهدافه. عادةً ما تنطوي عملية الرصد والتقييم على عدد من التدخلات المحددة للرصد والتقييم بناءً على جدول زمني محدد (على سبيل المثال، زيارات الرصد الميدانية كل ستة أشهر أو تقارير الرصد الفصلية).

وبالمثل، يُعرّف التقييم بأنه التقييم الدقيق والمتعمق للتقدم المحرز في جميع جوانب المشروع أو البرنامج مقارنة بخططه وأهدافه الأولية في مرحلة رئيسية خلال دورة حياة المشروع. وعادةً ما تُجرى التقييمات في منتصف دورة حياة المشروع (التقييم النصفى) وفي نهاية دورة المشروع (التقييم النهائي). ويمكن إجراؤها كعملية داخلية أو خارجية.

3.2 المعايير الدولية

الالتزام بالمعايير الدولية، سيستخدم بنك تنمية المدن والقرى معايير وإجراءات تقييم موحدة لغرض تقييم المشاريع والبرامج من حيث كفاءتها ونتائجها وتأثيراتها، بناءً على الأولويات الوطنية. عند صياغة الاختصاصات الخاصة بخطط التقييم والزيارات، سيتبع البنك معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DAC-OECD)¹

- الملاءمة: مدى ملاءمة النشاط لأولويات وسياسات الفئة المستهدفة والمستفيد والمناح
- الفعالية: قياس مدى تحقيق النشاط الممول من المنحة/المساعدة الإنمائية لأهدافه
- الكفاءة: قياس مخرجات البرنامج مقارنة بالمدخلات (بما في ذلك فعالية التكلفة، والتوقيت، وكفاءة العملية)
- التأثير أو الأثر: التغييرات الإيجابية والسلبية الناتجة عن التدخل، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، متعمدة أو غير مقصودة
- الاستدامة: تحديد ما إذا كان من الممكن الاستمرار في الاستفادة من النشاط بعد تعليق التمويل أو انتهاء البرنامج (بما في ذلك الاستدامة المالية والبيئية)
- تمت صياغة أسئلة وعمليات التقييم خصيصاً لتقييم التقدم المحرز وفقاً لجميع هذه المعايير، ويُطلب تقديم تقارير تقييم لجميع هذه المعايير.

3.3 المؤشرات وخط الأساس

يجب وضع مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز على مستوى المخرجات والنتائج والأهداف. وقد تكون هذه المؤشرات كمية أو نوعية بطبيعتها، وعادة ما تكون مزيجاً من الاثنين. ولإجراء تقييمات ذات مغزى للتقدم المحرز، وتسهيل عمليات التقييم الدقيقة، يجب أن تكون جميع المؤشرات SMART (محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وواقعية، ومحددة زمنياً).

من الضروري تحديد نقاط مرجعية وخط الأساس في بداية كل مشروع. يتم وضع خط الأساس فيما يتعلق بجميع مجالات النشاط، بحيث يمكن قياس التقدم المحرز بدقة في مرحلة لاحقة. يتم تحديد الأهداف الرئيسية على مستويات المخرجات والنتائج – مع إشارة محددة إلى خط الأساس – والتي سيتم تحقيقها خلال فترات محددة خلال دورة حياة المشروع. قد تختلف الجداول الزمنية لتحقيق الأهداف، بحيث لا يكون لجميع المؤشرات بالضرورة هدف سنوي. على الرغم من ذلك، يجب توخي الحذر عند تحديد الأهداف بشكل عام، لضمان توفير معلومات كافية لإنتاج تقارير سنوية ذات مغزى وإجراء تقييمات مرحلية ونهائية ذات مغزى. يجب تحديد طرق التحقق من كل مؤشر وهدف بوضوح في مرحلة التصميم، بحيث يمكن قياس التقدم المحرز بدقة خلال عمليات الرصد والتقييم.

3.4 المشاريع والبرامج التي يمولها صندوق المناخ الأخضر

فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج التي يمولها صندوق المناخ الأخضر، سيضمن البنك، بصفته كياناً معتمداً، وضع إطار للنتائج لكل مشروع في مرحلة تطوير مفهوم المشروع. وسيتم تشجيع أي شريك منفذ على الاستعانة بالخبرات الخارجية في تحديد الأهداف وخطوط الأساس عند الضرورة. وسيتم التشاور مع المجتمعات المحلية وكيانات التنمية المحلية الأخرى و/أو إشراكها مباشرة في تحديد المستفيدين ذوي الأولوية. سيطلب من الشركاء المنفذين زيارة كل منطقة من مناطق المشروع على أساس ربع سنوي على الأقل وتقديم تقارير مرحلية (بصيغة موحدة – انظر الملحق 2) إلى بنك تنمية المدن والقرى على أساس ربع سنوي. يجب استخدام إطار نتائج المشروع كدليل لضمان إحراز تقدم في كل مجال من مجالات النشاط، والذي يشمل الشركاء المنفذين المستفيدين من الأنشطة ومناقشات رصد المشروع.

بغض النظر عن أنشطة إعداد التقارير والمخرجات والنتائج (كلما أمكن ذلك)، ستتضمن تقارير الرصد التي يقدمها الشركاء المنفذون أيضاً إشارة إلى قضايا محددة تتعلق بالمساءلة والتعلم. عادةً ما يتم إجراء التقييمات النصفية والنهائية في سياق أي نشاط يموله صندوق المناخ الأخضر. سيلعب الشركاء المنفذون أيضاً دوراً رئيسياً في الموافقة على الاختصاصات الخاصة بالتقييم مع بنك تنمية المدن والقرى، بالإضافة إلى تسهيل عملية التقييم وضمان المشاركة الكاملة والموضوعية للمستفيدين في هذه العملية.

3.5 زيارات المتابعة الميدانية

سيقوم موظفو بنك تنمية المدن والقرى بإجراء زيارات مراقبة ميدانية لكل شريك أو مستفيد كل ستة أشهر. وخلال هذه الزيارات، سيستخدم إطار نتائج المشروع كأساس لتقييم التقدم المحرز في كل مجال من مجالات النشاط في المشروع. وبالإضافة إلى تتبع المخرجات والنتائج، ستتضمن المناقشات مع الشركاء والتقارير

الصادرة عن زيارات الرصد (المرفق 2) إشارة محددة إلى قضايا المساءلة والتعلم الموضحة في الجزء 3 أعلاه. وعادةً ما يقوم فريق الرصد والتقييم بزيارات رصد كل أسبوعين.

3.6 التقييم النهائي

سيكلف بنك تنمية المدن والقرى كياناً خارجياً بإجراء تقييم نهائي مستقل لكل مشروع بمجرد اكتماله (إذا توفر التمويل اللازم لتعيين مقيم مستقل). لضمان الموضوعية الكاملة، ستكون التقييمات النهائية دائماً ذات طبيعة خارجية، إما أن تجريها جهة استشارية أو وكالة خارجية وفقاً لمجالات خبرة محددة يتم الاتفاق عليها بين بنك تنمية المدن والقرى والشريك المنفذ والجهة الاستشارية. وستُجرى التقييمات بالرجوع بشكل خاص إلى معايير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انظر الملحق 1 للاطلاع على الاختصاصات العامة.

وسيعطي التقييم قضايا المساءلة والتعلم، مع الأخذ في الاعتبار رسمياً كل توصية تقييمية من الشركاء وبنك تنمية المدن والقرى في إطار عملية رسمية تحت عنوان "رد الإدارة". وسيتم تسجيل الأسباب المنطقية لاعتماد أو عدم اعتماد كل توصية وفقاً لرد الإدارة للرجوع إليها في المستقبل من قبل بنك تنمية المدن والقرى ومانحيه. كما سيتم تسجيل الدروس المستفادة رسمياً، وستؤخذ في الاعتبار عند تصميم دورة المشروع التالية.

3.7 التقييم النصفى

تُجرى التقييمات النصفية عادةً في منتصف مدة المشروع أو البرنامج. ويمكن إجراء التقييم النصفى داخلياً من قبل موظفي البنك و/أو الشركاء أو من قبل مستشار خارجي (في حال توفر التمويل اللازم). سيتم النظر في التوصيات كما هي في التقييم النهائي، مع رد مكتوب من الإدارة، يتضمن مبررات واضحة لقبول التوصيات أو رفضها. كما تُعد الدروس المستفادة وثيقة رسمية بالإضافة إلى النظر في كيفية تغيير/تكييف أو تعديل المشروع/البرنامج مع تقدمه.

رابعاً: الإفصاح عن التقييم العام

كجزء من جهود بنك تنمية المدن والقرى لتعزيز شفافية ومصداقية وظيفية التقييم لدعم أجندة النتائج، سيتم الكشف عن التقييمات الذاتية والمستقلة للجمهور بعد تحرير أي معلومات خاصة. أما بالنسبة للأنشطة التي يمولها صندوق المناخ الأخضر، فسيتم الكشف عن جميع تقييماتها للجمهور.

وستُنشر التقارير التي يتم الكشف عنها للجمهور على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية، والندوات، وأفرقة العمل، والمؤتمرات، وأنشطة تبادل المعرفة الأخرى، بالإضافة إلى أنشطة بناء القدرات، حسب الضرورة. وسيخصص بنك تنمية المدن والقرى مساحة على موقعه الإلكتروني لتحميل جميع تقييمات صندوق المناخ الأخضر.

خامساً: الأدوار والمسؤوليات

ستشمل سياسة الرصد والتقييم الموظفين الحاليين داخل وحدة إدارة المشاريع. كما ستشمل إجراءات إدارة المشاريع والبرامج الحالية الرصد والتقييم القائمين على النتائج. وستحمل وحدة المشاريع الدولية المسؤولية الكاملة عن إدارة وظيفة التقييم.

وسيؤدي مديرو المشاريع/مسؤولو القروض – الذين هم الأكثر دراية بأداء ونتائج مشاريعهم – دوراً رئيسياً في ضمان رصد وتقييم المشاريع. وباعتبارهم الحلقة الرئيسية التي تربط بالبلديات والعملاء الآخرين، فإن دورهم يشمل جمع معلومات الرصد والتقييم بانتظام من البلديات/العملاء خلال مراجعاتهم الدورية ومساعدتهم على الامتثال لمتطلبات إعداد تقارير المشاريع. وخلال مرحلة التنفيذ، سيقوم مديرو المشاريع بجمع تقارير ربع سنوية من البلديات/العملاء.

يوضح الجدول التالي الأدوار والمسؤوليات على مختلف المستويات داخل بنك تنمية المدن والقرى في تنفيذ عملية الرصد والتقييم.

الأدوار والمسؤوليات	الكيان
<ul style="list-style-type: none">- الموافقة على المشروع- تسليط الضوء على دور البنك في تحقيق الأهداف الوطنية	مجلس الإدارة
<ul style="list-style-type: none">- مراقبة تحقيق نتائج المشروع- تقديم تقارير إلى السلطات المختصة في الدولة- لحل المشكلات والتواصل مع المؤسسات الأخرى	الإدارة العليا
<ul style="list-style-type: none">- وضع مؤشرات أداء للمشروع- مراقبة تحقيق المؤشرات- حل المشكلات ووضع خطط لإدارة المخاطر- متابعة تقارير الرصد- مراقبة فريق الرصد والتقييم- تعيين مقيم مستقل	مدير المشروع
<ul style="list-style-type: none">- إجراء تقييم دوري للأنشطة والبرامج	فريق الرصد والتقييم
<ul style="list-style-type: none">- صياغة تقارير الرصد الدورية- صياغة تقارير عن المشاكل والعقبات	فريق التنفيذ الميداني

سادساً: تحديث ومراجعة سياسة الرصد والتقييم

يجب تحديث هذه السياسة باستمرار حسب الحاجة لدمج التطورات أو التغييرات في السياسات أو الاستراتيجيات أو العمليات الأخرى في بنك تنمية المدن والقرى. وسيتم مراجعة السياسة بالكامل في غضون أربع سنوات.

وقد تمت صياغة هذه السياسة بالتعاون بين بنك تنمية المدن والقرى والمعهد العالمي للنمو الأخضر والفريق الاستشاري تحت مظلة مشروع اعتماد البنك كصندوق مناخي أخضر.